د. عائشة عبدالسلام العالم
قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي

دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ملخص:

استهدفت الورقة التعرف علي دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، نظراً لما ينجم عنه من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية، تؤدي لزيادة معدلات النمو والتقدم في جميع المجالات ،وقد استخدمت الورقة الأسلوب الوصفي التحليلي عن طريق استعراض مفهوم الاستقرار الاقتصادي، ومفهوم الزكاة ، ثم التعرف علي دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي .

وقد توصلت الورقة إلى أن للزكاة دورا فعالا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها علي أهم متغيرات الاقتصاد الكلي الممثلة في الدخل ،الاستهلاك، الاستثمار ،البطالة ،الاكتناز ،الركود والتضخم . وتوصي الورقة بضرورة وضع خطط وبرامج للتطبيق المعاصر للزكاة، بما يسهم مع بقية النظم الإسلامية الأخرى في الإصلاح الاقتصادي ،كما توصي بضرورة أن تتولي الدولة مسؤولية جباية وإنفاق الزكاة من خلال إنشاء جهاز فني تتوفر فيه الخبرات المختلفة لتقدير أموال الزكاة، بهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

مقدمة:

رغم نجاح السياسات الاقتصادية في تحقيق الكثير من الأهداف الاقتصادية في المجتمعات المعاصرة، لكن أدوات هذه السياسات ومن أمثلتها (سعر الفائدة) كانت في كثير من الأحيان عوامل داعمة للأزمات والتقلبات الاقتصادية. وقد نادي الكثير من الكتاب الغربيين إلي دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي للخروج من هذه الأزمات، ففي الأزمة المالية العالمية هناك من يطالب من الاقتصاديين الغربيين بمساعدة المدينين، وأن ذلك أفضل من مساعدة الشركات، وهذه الأزمة العالمية لا يبعد أن تكون ضرباً من الحرب التي أعلنها الله علي الربا والمرابين قال تعالي: ((يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وإن كان ذو عسرة فنظرة إلي ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون)) وتعتبر الزكاة ركناً من أركان الإسلام الخمسة، وهي فريضة واجبة ،كما أنها أداة من أدوات النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي مورد تمويلي، بالإضافة لكونها عبادة. ومن هنا يأتي دورها كعبادة وأداة للتنمية يقدمها الإسلام كعلاج

للمشاكل التي تعانيها المجتمعات الإنسانية من اختلال توزيع الثروة والدخل وتزايد معدلات البطالة ، بالإضافة لقدرتها على المساهمة في النمو الاقتصادي .

لذلك تستهدف هذه الورقة بيان كيف تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال استخدام أسلوب التحليل الاقتصادي، الذي يوضح أن الزكاة تمثل إعجازا اقتصاديا، يمتد أثره إلي جميع جوانب الاقتصاد القومي، ولا يقتصر على مصارفها الثمانية المحددة في القرآن الكريم .

كما تستهدف الورقة بيان كيفية عمل مضاعف الزكاة الذي ورد في القرآن الكريم ((قال تعالى : وما ءاتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما ءاتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون)).

ولتحقيق هدف الورقة سيتم تقسيمها إلي ثلاثة أقسام:

القسم الأول :مفهوم الاستقرار الاقتصادي.
القسم الثاني :مفهوم الزكاة .
القسم الثالث : دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

1. مفهوم الاستقرار الاقتصادي:

تحرص جميع الدول على تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ومن أجل تحقيق هذا الغرض تستخدم الحكومات السياسات المالية والنقدية وسياسات الأجور وغيرها، ويترتب على الاستقرار الاقتصادي اختفاء المشكلات الاقتصادية. ويشير مفهوم الاستقرار الاقتصادي إلي غياب التقلبات المفرطة أو الحادة في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل معدلات النمو الاقتصادي والبطالة والتضخم والاستهلاك والاستثمار وغيرها. ويعتبر هذا الاستقرار مطلبا أساسيا تسعي إليه جميع الحكومات كونه يسهم في تسهيل عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، ويزيد من الرضا الشعبي علي الحكومات، وخاصة أن تعزيز الاستقرار الاقتصادي يؤدي بدوره إلي تعزيز الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي. وتوجد مدرستان في الفكر الاقتصادي فيما يتعلق بالاستقرار الاقتصادي هما (ملاوي ، 2011):

المدرسة الأولى: تدعي بأن الاقتصاد بطبيعته الأصلية غير مستقر، وذلك لتعرض الاقتصاد لصدمات في العرض والطلب، ولذلك علي متخذي القرار الاستفادة من السياستين النقدية والمالية، لتصحيح الوضع والعودة بالاقتصاد إلي حالة من الاستقرار.

المدرسة الثانية : ترى أن الاقتصاد بطبيعته مستقر، إذا توفرت فيه الحرية الاقتصادية، وغالبا ما يلوم مؤيدو هذه المدرسة السياسات الاقتصادية غير الفعالة التي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يقترحون ضرورة الاستفادة من السياسات الاقتصادية بهدف جعل الاقتصاد يصحح نفسه تلقائيا.

ويجمع الاقتصاديون علي أن أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ما يلي:

- انخفاض في معدلات البطالة .
- ارتفاع في مستويات الدخل الفردي .
- تحقيق نمو متوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

2. مفهوم الزكاة :

تعتبر الزكاة عصب النظام الاقتصادي الإسلامي ففيها الحلول للمشكلات الاقتصادية المعاصرة، والتي فشلت النظم الاقتصادية الوضعية في علاجها، ومن بين هذه المشكلات مشكلة تكدس الأموال في يد فئة مما أدى إلي زيادة الفوارق بين الطبقات، ومشكلة عدم الاستقرار الاقتصادي، ومشكلة التضخم، ومشكلة الاكتناز، ومشكلة الفوائد الربوية. (شحاته، 2007).

وتعني الزكاة الطهارة والنماء والبركة، وهي الركن الثالث (بعد الشهادتين والصلاة)من أركان الإسلام الخمسة .والزكاة بصفة عامة ،هي حق الفقراء في أموال الأغنياء. وهي واجب إلزامي فرضه الخالق سبحانه وتعالي ،إذ يجب دفعه من أصل الثروة التي حبا الله بها عباده من فضله وكرمه ،لينفقوا مما جعلهم مستخلفين فيه علي من ينالوا هذا الفضل. فمن ملك نصابًا محددًا من كل مال من أموال الزكاة ،وجبت عليه الزكاة بمقادير محددة.

و تتراوح معدلات الزكاة بين (2.5 %-20%) فهي (2.5%) أي ربع العشر علي النقود وعروض التجارة وعلي السوائم في المتوسط .و(5%) أي نصف العشر علي الزروع والثمار المسقية و(10 %) أي العشر على الزروع والثمار البعلية ، و (20%) أي الخمس علي الركاز (ما يستخرج من باطن الأرض أو من البحار). ويختلف معدل الزكاة باختلاف المال المطبق عليه ،هل هو أصل أم غلة؟ وباختلاف التكلفة والجهد .ولا تعتبر الزكاة في الإسلام مجرد إحسان متروك لاختيار المسلم، وإنما هي فريضة إلزامية تستوفيها الدولة بخلاف الضرائب الأخرى، التي قد تحصلها لمجابهة التزاماتها المالية ،إذ لا يجوز استعمال حصيلتها إلا في أهداف الضمان الاجتماعي . (صوان، محمود حسن ، 2004 ، 45) التي عبرت عنها الآية الكريمة بقوله تعالي ((إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل، فريضة من الله والله عليم حكيم)) "سورة التوبة، الآية 60" . وفي ضوء الآية القرآنية يتضح أن مصارف الزكاة الثمانية هي (بلعدل، 2013):

- الفقراء: والفقير هو من لا يملك النصاب الفائض عن حاجته الأساسية ويحتاج إلي النفقة كلها .
- المساكين: والمسكين هو من يملك شيئًا ويسأل الناس لأن دخله لا يكفيه.
- العاملون عليها: هم الموظفون الإداريون الذين يعملون في جباية أموال الزكاة وتوزيعها علي مستحقيها (وإن كانوا أغنياء).
- المؤلفة قلوبهم: وهم ضعاف الإيمان والإسلام، والذين يخشي من ارتدادهم عليه، وتعطي الصدقات لهؤلاء لتأليف قلوبهم وشد أزر المسلمين.

- فك الرقاب :أي تخصيص جزء من أموال الزكاة لمحاربة كافة صور الرق ، ولفك أسرى المسلمين في الحروب.

- الغارمون: والغارم من استدان دينا لغرض معين وعجز من كانت ديونهم سبب كوارث أو مصائب قضت على أموالهم.

- في سبيل الله: أي تخصيص جزء من أموال الزكاة للصرف لغايات الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الوطن .

- ابن السبيل: وهو المسافر الذي انقطع عن بلده وأهله ،واحتاج إلي المال لإتمام عمله وتحقيق غايته والعودة إلي أهله ووطنه.

وكما أن للزكاة مكانة كبيرة في القرآن والسنة النبوية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية، فقد أولي العديد من الكتاب الغربيين اهتماما كبيرا بفريضة الزكاة ، وقد أكد هؤلاء الكتاب علي العديد من الجوانب المتعلقة بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لفريضة الزكاة نجملها في الآتي (مرسي، 2006 : 21- 23):

- ليون روشمي في كتابه "ثلاثون عاما في الإسلام "يرى أنه وجد في الإسلام حلا للمشكلتين الاجتماعيتين اللتين تشغلان العالم، الأولى: في قول القرآن" إنما المؤمنون إخوة "فهذا أجمل مبادئ الاشتراكية، والثانية: فرض الزكاة علي كل ذي مال وتخويل الفقراء حق أخذها غصبا إن امتنع الأغنياء عن دفعها طوعا وهذا دواء الفوضوية.

- ينقل عن **"ماسينيون"**المستشرق الفرنسي :إن لدين الإسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد في تحقيق فكرة المساواة، وذلك بفرض الزكاة التي يدفعها كل فرد غني لبيت مال ،وهو يناهض الديون الربوية والضرائب غير المباشرة التي تفرض علي الحاجات الأولية الضرورية ، ويقف في نفس الوقت إلي جانب الملكية الفردية ورأس المال التجاري ،وبذلك يحتل الإسلام مكاناً وسطًا بين نظريات الرأسمالية ،ونظريات الشيوعية .

- جاك اوستروي في كتابه " الإسلام في مواجهة النمو الاقتصادي": أشار إلي أن طرق الإنماء الاقتصادي ليست محصورة بين الاقتصاديين المعروفين الرأسمالي والاشتراكي، بل هناك اقتصاد ثالث راجح هو الاقتصاد الإسلامي الذي يري هذا المستشرق أنه سيسود في المستقبل لأنه علي حد تعبيره أسلوب كامل للحياة، يحقق كافة المزايا ويتجنب كافة المساوئ.

- روجيه جارودي في كتاب" وعود الإسلام":إن الاقتصاد الإسلامي الصادر عن مبادئ الإسلام هو نقيض النموذج الغربي الذي يكون فيه الإنتاج والاستهلاك معًا غاية بذاتها، أي إنتاج متزايد أكثر فأكثر واستهلاك متزايد أسرع فأسرع لأي شيء مفيد أو غير مفيد دون نظر للمقاصد الإنسانية .ويضيف قائلاً : الاقتصاد الإسلامي يهدف إلي التوازن ولا يمكن أن يتفق مع الرأسمالية والشيوعية بحال من الأحوال، وميزته الأساسية أنه لا يخضع للآليات العمياء، وإنما هو متسق ومحكوم بغايات إنسانية ومقاصد مترابطة لا انفصام فيها .

3. دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

للزكاة دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تأثيرها على متغيرات الاقتصاد الكلي الممثلة في الاستهلاك والاستثمار والبطالة وتوزيع الدخل ، والزكاة بسعرها الثابت ونصابها المحدد تعتبر جوهر الاستقرار الاقتصادي الذي تتطلبه السياسة الاقتصادية .

أ- أثر الزكاة على الاستهلاك:

إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، ذلك أن نفقات الزكاة، كالنفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل، تستحدث قوة شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم، باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، فهم يوازنون بين المنفعة التي تعود عليهم من استهلاكهم، والتي تعود عليهم من ادخارهم، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل، وينقص بنقصانه ، فهم يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم بحاجة دائمة إلى إشباع رغباتهم ، وحاجتهم الضرورية، وحيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق. وتترتب على ذلك نتيجة هامة، وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك، وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال، فتروج الصناعات الاستهلاكية. وكذلك الحال بالنسبة لفئة الأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم، فهم أيضاً يحتفظون في العادة بمعدلات استهلاكهم العالية حتى وفي حالة طرأ انخفاض على دخولهم ، وهذا يعني بقاء معدلات استهلاكهم عالية ، مما يحفز بالتالي الطلب الكلي الاستهلاكي على الارتفاع ، فنفقات الضمان الاجتماعي في إغنائها للفئات الفقيرة ذات الميول الحدية العالية في الاستهلاك ، إلى جانب نفقات الأغنياء الثابتة على الأقل ، تزيد من فوائض الطلب الكلي على سلع الاستهلاك فترتفع أسعارها ، ومن ثم تصبح الحاجة ماسة إلى زيادة الإنتاج (حسونة، 2009).

ويتمثل أثر الزكاة على الاقتصاد القومي في أنها تؤدي إلى زيادة الميل للاستهلاك في الأجل القصير، وزيادة الميل للادخار في الأجل الطويل، وفي الحالتين يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ودفع عملية التنمية، حيث تؤدي زيادة الاستهلاك بسبب دفع الزكاة للفقراء والمساكين وإنفاقهم على شراء السلع والخدمات إلى اتساع الأسواق وزيادة القدرة الاستيعابية وتحفيز الاستثمار (عناية، 1991: 276).

ويرى البعض أن من خصائص الاستهلاك وضوابطه في الإسلام انخفاض كل من الميل المتوسط والميل الحدي للاستهلاك، مع زيادة الدخل بنسبة أقل في اقتصاد يطبق الزكاة مقارنةً باقتصاد آخر لا يطبقها. كما أن تعاليم الإسلام الأخرى مثل النهي عن الإسراف والتبذير تؤدي إلى تخفيض الميل المتوسط للاستهلاك، مما يسقط الحجة القائلة باحتمال إقبال

المسلمين على إنفاق كل دخولهم وثرواتهم تفادياً لإخراج الزكاة، وهذا افتراض لا يمكن أن يطبق على السلع التجارية والصناعية والخدمات، حيث لا يعقل أن يبدد مالكها كل أرباحه ورأس ماله لمجرد تفادي دفع الزكاة، كما لا ينطبق على الإنفاق الاستهلاكي، حيث تكون سلة الاستهلاك للمسلم أصغر منها مقارنة بغيره (لاستبعاد السلع والخدمات المحرمة شرعاً) بالإضافة إلى وجود حدود على استهلاك محتويات السلة بعيداً عن الإسراف والتبذير (مرسي، 2006 : 62).

ب - تشجيع الاستثمار:

يقصد بالاستثمار: الإنفاق على شراء السلع الإنتاجية المختلفة والتي لا تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات بل في إنتاج غيرها من السلع، سواء كانت لغرض الاستهلاك أم الاستثمار.(عبد السلام ،علي عطية، بو سدرة، فتحي،73،2013) وإذا كانت الغاية من أي استثمار هي تحقيق الربح من توظيف الأموال في النشاط المنتج ،فإن تحقيق الربح يتوقف على العلاقة بين النفقات والإيرادات المتوقعة نتيجة تنفيذ القرار الاستثماري، أو كما في الفكر الكينزى المقارنة بين الكفاءة الحدية لرأس المال وسعر الفائدة. وفي المجتمع الإسلامي لا وجود لسعر الفائدة، وتعتبر الزكاة نفقة مفروضة على رأس المال النامي، وعلى ذلك فإن أصحاب الأموال سوف يتخذون قرار الاستثمار طالما أن الربح المتوقع يضمن علي الأقل المحافظة علي رأس المال بعد إخراج الزكاة. وسوف يستمرون في الاستثمار طالما كان معدل الربح 2,5%وهو مقدار الزكاة على الأموال النامية فعلا أو تقديرا. بل إنهم سوف يستمرون في الاستثمار حتى لو كان المعدل الحدي للربح أقل من نسبة الزكاة المفروضة علي الأموال القابلة للنماء 2,5% طالما كان هذا المعدل موجبا ((أكبر من الصفر)) وذلك بأن الاختيار في هذه الحالة أمام المستثمر هو بين استثمار الأموال أو اكتنازها ،ولما كان الاكتناز محرما علي المسلم، فمن الأفضل للمستثمر أن يستمر في الاستثمار، لأن ذلك يجعل الخسارة بسبب الزكاة أقل من معدل الزكاة الإجمالي. ولا تفرض الزكاة على المال بمجرد امتلاكه (باستثناء الزروع والثمار) ويترك لصاحب المال فترة عام ، وهي فترة كافية يتمكن فيها صاحب المال من استثمار أمواله، ويترتب على ذلك استفادة صاحب المال من ماله بشكل أكبر، واستفادة المجتمع منه من خلال دوران المال واستثماره (ابوزيد، 1999: 36).

وإذا كان ما سبق يمثل دور الزكاة في تشجيع الاستثمار في الأحوال العادية ،فإن دورها في الأوقات غير العادية مثل أوقات الكساد، يتمثل في أن الطلب على الاستثمار سوف يستمر حتى لو انخفض معدل الربح الصافي المتوقع إلي الصفر ،بل إن هذا الطلب سوف يستمر حتى لو انخفض هذا المعدل عن الصفر ،طالما أن هذا الحد يزيد عن نسبه زكاة الأموال القابلة للنماء والمحتفظ بها في صورة عاطلة .كذلك فإن الزكاة تؤدي إلي تحسين التوقعات المتعلقة بالإيرادات المستقبلية، وذلك من خلال توقع ارتفاع تلك الإيرادات نتيجة لاتساع السوق الناتج عن

إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ذات الميل الحدي المرتفع للاستهلاك، وهذا يمثل الدافع الأساسي لتفاؤل رجال الأعمال، مما يؤدي إلي رفع الكفاءة الحدية لرأس المال ويشجع علي زيادة الاستثمار.

وللزكاة دور مهم في تشجيع الاستثمار من خلال أخذ الزكاة من الأموال السائلة المعطلة، وإعفاء الأموال المستثمرة في الأصول الثابتة بصورها المختلفة. كما أن تناسب معدلات الزكاة عكسيا مع الجهد المبذول في الاستثمار يؤدي إلي تشجيع الاستثمار، وامتداده إلي كافة المجالات التي تتطلب جهدا أكبر وتستوعب استثمارات أكثر، مما يؤدي إلي تحقيق توازن الاقتصاد القومي من خلال توزيع الاستثمارات فيه دون تركيز علي قطاع معين دون غيره.

جـ - دور الزكاة في محاربة البطالة :

تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر عظيم علي الفرد والأسرة والمجتمع .ومن أضرارها:

- تؤدي إلي عدم استغلال الطاقات البشرية والمادية الموجودة في المجتمع.

- نقصان في حجم الدخل بسبب النقص الحاصل في دخل مجموع الأشخاص العاطلين.

- للبطالة آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات، وعلى الواردات والتأثير بالتبعية علي ميزان المدفوعات.

- تحمل الدولة نفقات إعانات العاطلين.

ومن الوسائل الفعالة التي جاء الإسلام بها، للتخلص من البطالة وزيادة العمالة ،فريضة الزكاة. فالزكاة تدفع الناس لاستثمار أموالهم حتى لا تأكلها الزكاة في حال بقائها مكتنزة، وهذا الاستثمار من شأنه أن يؤدي إلي زيادة الطلب علي الأيدي العاملة وإيجاد فرص عمل جديدة، كذلك مسألة استثمار أموال الزكاة في إنشاء مصانع يعمل بها العاطلون عن العمل. ويتضح دور الزكاة في محاربة البطالة من خلال الآتي (عبده، 2004: 106-107):

- إن الزكاة تعمل على تحرير الرقاب، وإعادتهم إلى مكانتهم الطبيعية كأفراد يساهمون في دورة الإنتاج، الأمر الذي يعني إعادة تأهيل كم هائل من الموارد البشرية أي دعم الاقتصاد الوطني، حيث أن هذه الموارد البشرية كانت مهملة ومعطلة .

- إن الزكاة تعمل على توظيف ابن السبيل الذي قد يكون غنياً في بلده ففك أسره من الغربة ، وإعادته إلى وطنه ليساهم في دورة الإنتاج ، وذلك عن طريق قيام ابن السبيل بإنفاق أمواله في المشروعات الاقتصادية والإنتاجية .

- إن الزكاة تعمل على توظيف الغارمين من خلال الإنفاق عليهم من الزكاة، مما يعيد إليهم صفتهم الإنسانية كعناصر إنتاجية جديدة لها دور في عملية التنمية، من خلال تحمل ديون الغارمين، الأمر الذي يدفع الجميع إلى العمل والاستثمار دون خوف، حيث الجميع في حماية الدولة .

- إن جمع الزكاة وتوزيعها على المستحقين يحتاج إلى أشخاص للقيام بهذه المهمة، وهؤلاء سماهم القرآن الكريم (العاملين عليها) وجعل لهم نصيبا من الزكاة ، وهذا يوفر عدداً من فرص العمل لمن لا يجده في المجتمع الإسلامي، وهكذا تساهم الزكاة في تقليل عدد العاطلين عن العمل.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار العدد الكبير للمسلمين اليوم ، تبين لنا العدد الوافر من العمال والمتخصصين الذين تستخدمهم مؤسسة الزكاة، وهؤلاء لن تتحمل الدولة أجورهم فنصيبهم محجوز من الزكاة نفسها.

ومن منظور اقتصادي تقوم الزكاة بنقل وحدات أو أجزاء من دخول الأغنياء إلي الفقراء، فالأغنياء يزيد عندهم الميل الحدي للادخار بعكس الفقراء الذي يزيد عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وهذا يؤدي إلي الطلب علي سلع الاستهلاك، مما يؤدي إلي رواج السلع الاستهلاكية وزيادة الإنتاج، وأخيرا تزيد تبعا لذلك فرص عمل جديدة. ويمكن تلخيص ما تقدم من خلال هذه المعادلة:

ويقوم منهج عمل الزكاة الحقيقي على الإغناء المستمر لأصحاب المهن، والعاطلين عن العمل عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية وتهيئة فرص عمل جديدة ودخول مستمرة لأهل الصناعات والحرف والإداريين والفنيين وغيرهم، ثم توفير الآلات وأدوات العمل، وأخيرا عن طريق التدريب علي المهن والحرف. وهذا يؤكد وظيفة الزكاة الحقيقية التي تكمن في تمكين من لا يجد عملاً من إغناء نفسه بنفسه حتى يستغني عن طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة فإن كان من أهل الاحتراف أو الاتجار أعطي من صندوق الزكاة رأس مال يكفيه أسرته علي الدوام .والشريعة الإسلامية تعفي الآلات في الصناعة من الزكاة ،وهذا يفتح المجال واسعًا أمام الإنتاج ويشجع الاستثمار، مما يؤثر إيجابيا علي اليد العاملة وإتاحة فرص عمل لها .إذن فالزكاة أداة فعالة لمساعدة العاطلين، وهذا الأسلوب يقضي تدريجيا علي البطالة وينقل أفراد المجتمع إلي خانة المنتجين بعد أن كانوا عبئا عليه .

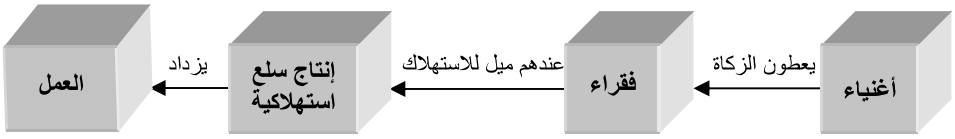

المصدر: عماري ، ختام عارف حسن، دور الزكاة في التنمية الاقتصادية:
*www.scholar.najah.edu/sites*2010

د - دور الزكاة في القضاء علي الاكتناز :

الاكتناز هو حبس الأموال بصورها المختلفة عن التداول والمساهمة في النشاط الاقتصادي وبقاء هذه الأموال في صورة عاطلة ،وصفة الاكتناز ليست قاصرة علي مال معين من الأموال فيشمل الاكتناز مثلاً ما يسمي بالاستثمارات السلبية ،وتتمثل في اكتناز الذهب والفضة وتشييد المباني الفاخرة وشراء الأراضي كنوع من المضاربة وليس لرفع إنتاجيتها وكذلك اكتناز العملات الأجنبية ،ويؤدي تسرب جزء من موارد المجتمع بالاكتناز إلي تقليل حركة التدفق الدائري للدخل ، مما يؤدي إلي انخفاض معدل النمو الاقتصادي (مرسي، 2006 : 46 - 47).

وليضمن الإسلام مشاركة المال علي اختلاف صوره في النشاط الاقتصادي فرض الزكاة، والتي تعني إخراج مقدار معين سنويًا من ثروة من تجب عليه بشروطها، إن فريضة الزكاة علي الثروات تشكل حافزا قويا لأصحابها للعمل علي تنمية ثرواتهم وعدم تركها عاطلة، حتى لا تتآكل هذه الثروات سنة بعد أخري، كلما دفعت عنها زكاة الأموال. إن حبس المال عن التداول وكنزه، أي تعطيله عن أداء وظيفته الاجتماعية، يعتبر من الجرائم الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الإسلامي، لأنه يؤدي إلي تجميد وتعطيل عجلة النمو الاقتصادي في الدولة، كما أن الذين يكنزون الأموال في شكل نقدي سائل، يقومون بحبس المنفعة عن الناس، وعدم تبادل المنافع، وإلحاق الضرر بالقوي الإنتاجية والاستهلاكية في المجتمع (بن غضبان، 2011).

ولا تعالج الزكاة قضية الاكتناز فقط، بل تعالج قضية الأموال الساخنة، لأنه كلما زاد انتظار هذه الأموال للفرص قلت قدرتها علي تعويض النقص الناشئ عن تأدية الزكاة من جهة، وانخفضت قوتها الشرائية من جهة أخري بسبب تناقص الثروة بالزكاة ، وهذا يؤدي بدوره إلي دفع تلك الأموال إلي دائرة النشاط الاقتصادي مرة أخري (مرسي، 2006 : 47)، لذلك فإن القوى الذاتية في الاقتصاد الإسلامي المتمثلة في الزكاة وتحريم الاكتناز من شأنها أن تجعل عمر الكساد في الاقتصاد قصيرا (مجيد ،1997 : 16).

وإذا كان ما سبق يمثل دور الزكاة في محاربه الاكتناز من ناحية جبايتها، فإن مصارف الزكاة والتي تمثل أوجه إنفاق حصيلتها تساهم أيضا في محاربه الاكتناز، حيث تعطي لمن هم في حاجة ماسة إليها لمقابلة إنفاق استهلاكي كالفقراء والمساكين وابن السبيل، وهم فئات ذات ميل حدي للادخار منخفض للغاية يكاد يقترب من الصفر، فما بال الاتجاه إلي الاكتناز.

هـ - دور الزكاة في علاج التضخم والركود الاقتصادي:

في ظل الأوضاع الاقتصادية المضطربة مثل حالة التضخم ،وحالة الانكماش والركود يمكن الاستفادة من الأدوات النقدية والمالية أو أموال الزكاة في تحقيق نوعية الاستقرار المطلوب.

(1) **حالة التضخم :**

التضخم هو ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار، بسبب عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الادخار والاستثمار نتيجة لضعف الطاقة الإنتاجية (يسري، 1975 : 241). وتستخدم الأدوات النقدية وأموال الزكاة للتخفيف من ظاهرة التضخم عن طريق التأثير في طرق الجمع والتحصيل، و توجيه أساليب إنفاقها. فطريقة جمع وتحصيل تلك النسب الهامة من الناتج القومي التي أشرنا إليها سابقا تؤثر في مستويات التضخم وتساعد علي التخفيف منه إلي جانب الأدوات النقدية الأخرى في إطار السياسة الاقتصادية الكلية ،ومن أهم صيغ التأثير نذكر:

• الجمع النقدي لحصيلة الزكاة: من أجل التقليل من حجم الكتلة النقدية في التداول وصولا لتخفيض حدة التضخم والتقليل من انعكاساته السلبية ،تستطيع الدولة أن تجمع الزكاة نقدا عن جميع أموال الزكاة وقد تلجأ الدولة لنسبة نقدية من الزكاة بحسب طبيعة الوضع التضخمي السائد فترفعها أو تخفضها.

• الجمع المسبق لحصيلة الزكاة: قد تلجأ الدولة إلي الجمع المسبق لحصيلة الزكاة بهدف تخفيض الكتلة النقدية المتداولة للحد من الآثار السلبية للتضخم. فقد تلجأ الدولة إلي جمع 50% جمعاً مسبقا أو أقل من ذلك أو أكثر، ويتم ذلك عن طريق التراضي بين الهيئة المشرفة علي عملية الجمع والتحصيل وأصحاب الأموال.

• التغيير لنسب توزيع الزكاة : إن توزيع حصيلة الزكاة بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية لصالح السلع الإنتاجية سيؤدي إلي زيادة العرض الكلي من خلال إنفاق حصيلة الزكاة علي الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، وذلك سيساهم في تقليص حدة الضغوط التضخمية.

(2) **حالة الانكماش والركود:**

الركود من أخطر المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي، ولأن البلاد الإسلامية جزء من هذا الاقتصاد ، لم تفلت هي الأخرى من الركود الاقتصادي ، لكن القوة الذاتية في الاقتصاد الإسلامي الممثلة في الزكاة وتحريم الاكتناز تؤدي إلي التخفيف من حدة الركود الاقتصادي ،إذ أن حصيلة الزكاة ستتحول إلي إنفاق استهلاكي أو استثماري، ويمكن للزكاة الحد من حالات الركود الاقتصادي بعدة طرق:

• الجمع العيني للزكاة: يمكن تحصيل الزكاة عينيا في صورة سلع لا نقود ممن تجب عليهم، وتوزيعها عينيا علي مستحقيها، و لاشك أن ذلك يخفف من حدة الركود الاقتصادي، إذ يؤدي إلى تخفيض المخزون السلعي لدي دافعي الزكاة وسد باب الادخار أمام آخذي الزكاة.

• تأخير جمع الزكاة: فقد تلجأ الدولة إلي تأجيل جباية حصيلة الزكاة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية السائدة، فقد ثبت أن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ كان قد أخرها في عام الرمادة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية، وهو تأجيل مؤقت يزول بزوال الظرف الطارئ.

● زيـــادة الإنفـاق الاستهـلاكي الزكوي: مـــن خـــلال رفـع نسب التوزيع النوعي ضمن مصارف الزكاة الثمانية، بصورة تؤدي إلـي زيـادة الطلـب الكلـي وإحـداث حركة في الاقتصاد الوطني بشكل يساهم في تغيير مستويات الركود والانكماش، والعـودة إلـي أوضـاع النمـو العاديـة فـي الاقتصاد الوطني، ويمكن إيضاح ما سبق في الشكل التالي:

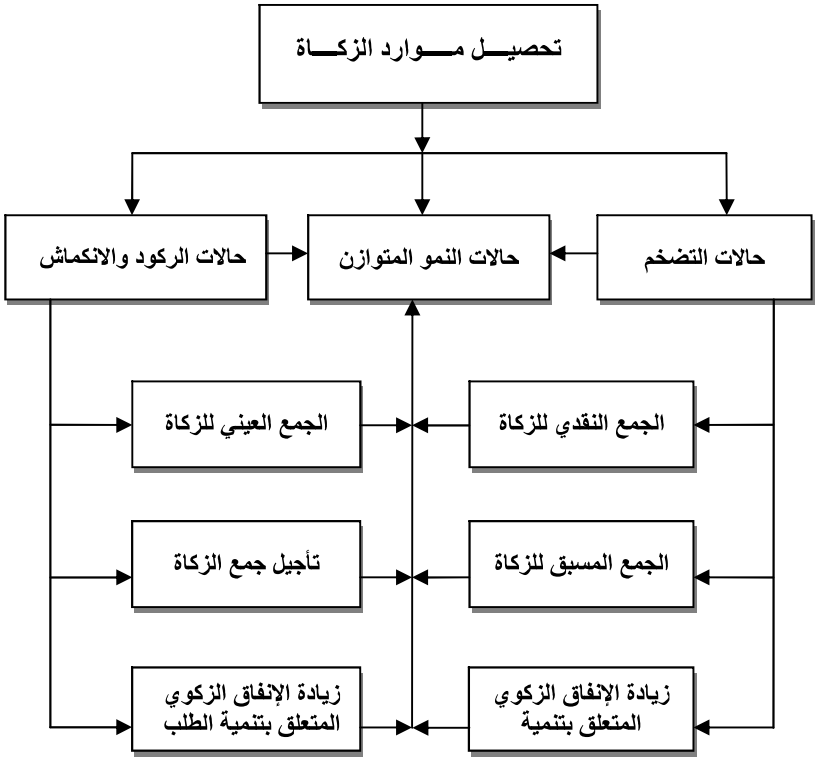

المصدر: عزوز ، أحمد ، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر ، الملتقى الدولي : الاقتصاد الإسلامي : الواقع ورهانات المستقبل ، 23 – 24 / 2 / 2011 (iefpedia.com / arab / 25025).

و - دور الزكاة في إعادة توزيع الدخل:

من ضرورات التنمية الاقتصادية في المجتمع أن لا تنحصر الثروة في يد طائفة معينة، وهذا ما جاءت الزكاة لتفعله إلي جانب أهداف أخري، لأنه إذا ما تركزت ملكية المال في يد الأغنياء فقط ،فسيترتب علي ذلك تفاوت في الملكية والدخل تجعل الغني يزداد غني والفقير فقرا، فيناصب بعضهم بعضًا العداء والتباغض والتحاسد، وهو ما يحاربه الإسلام بالترغيب أحيانًا وبالترهيب أحيانًا أخري. ولهذا جاءت فريضة الزكاة ليكون من فوائدها العديدة وأسرارها المتنوعة ،خلق التوازن بأمر الله ،والتاريخ أصدق شاهد علي أن العالم الإسلامي لم يشهد وجود طبقات اقتصادية متفاوتة جدا، كما هو موجود الآن في العصر الحديث في النظام الرأسمالي ونظام العولمة .

وتعمل الزكاة كأداة لإعادة التوزيع، وهذا التوزيع يعمل علي توسيع قاعدة الملكية والاستهلاك والإنتاج، وهذا يتطلب زيادة الطلب علي عناصر الإنتاج وتشغيلها ، فإذا ارتفع الدخل القومي، فإن هذا سيؤدي إلي زيادة حصيلة الزكاة ،وبالتالي يتحقق توزيع أكبر وأشمل ويحصل ذلك عندما يتم الاقتطاع من دخل الغني لثروته، وتوزيع هذا الاقتطاع علي المستحقين وبذلك نضيف إلي ذمتهم المالية شيئًا .وإعادة التوزيع هذه تؤثر تأثيرًا مباشرًا علي التنمية الاقتصادية، لأن من أكبر عوائق التنمية وجود الهوة الواسعة بين أفراد المجتمع الواحد، وهذه المشكلة أي تركيز الثروة بيد فئة قليلة من الناس هي ما تعاني منه كل الاقتصاديات اليوم، وبخاصة الاقتصاد الرأسمالي. وبهذا تسهم الزكاة تدريجيًا في إعادة توزيع الدخل فهي تؤخذ من الغني وإن كان غناه متناقصًا طالما أنه يملك ما يزيد عن النصاب، لذلك إذا طبقت الزكاة فإن الثروة تتداول بين الناس ليتحول الفقير الآخذ إلى معط، فمثلاً يحق لصندوق الزكاة أن يعطي ما يغني الفقير بحيث ينقل من آخذ إلي معط، بزيادة طاقته الإنتاجية أو من خلال تمليكه أداة إنتاجية. ومن أسباب نجاح الزكاة باعتبارها أداة لتوزيع الثروة، أنها تفرض علي جميع الأموال النامية، وتشمل رأس المال المدخر والدخل، وهي تتكرر سنويًا فتكون أداة دائمة لهذا الغرض.

وتعمل الزكاة علي نقل جزء من المال من الغني للفقير، مما يشكل كسبًا للفقير من غير الإضرار بالغني، لأنه يعطي من المال الذي يزيد عن كفايته، وفي النهاية يكون الفقير والمجتمع والاقتصاد عامة هم المنتفعون من هذه العملية. ونحن اليوم بحاجة إلي هذه العملية المتوازنة التي تحدثها الزكاة من هذا الجانب لتخفيف حدة فقر أوصل بعض الناس درجة الحرمان المطلق، وتخفيف غنى طائفة أخري وصل بها الأمر إلي حيازة معظم أموال الأمة.

ز- مضاعف الزكاة :

المضاعف في علم الاقتصاد ،هو الزيادة المضاعفة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة الاستثمار، ويتم تقدير قيمة المضاعف علي أساس أنه مقلوب الميل الحدي للادخار:

أي أن المضاعف = 1 / M P S

أو M P C – 1 / 1 ، حيث :
(M PS) الميل الحدي للادخار ،
(M PC) الميل الحدي للاستهلاك.

أما المعجل فإنه يعبر عن تأثير التغير في حجم الطلب علي السلع الاستهلاكية (أو تامة الصنع عموما) علي التغير في الطلب علي الأصول الإنتاجية التي تنتج هذه السلع الاستهلاكية ،حيث أن زيادة طفيفة في الطلب علي السلع الاستهلاكية من شأنها إحداث زيادة كبيرة في الطلب علي السلع الاستثمارية (أي الاستثمار الإجمالي). كما أن أي انخفاض في الطلب الاستهلاكي ولو بنسبة قليلة يؤدي إلي نقص الاستثمار الإجمالي بنسبة كبيرة جدًا ،حتى ينعدم كلية في فترة من الفترات ولقد أصل القرآن الكريم مفهوم مضاعف الإنفاق بصفة عامة ومفهوم مضاعف الزكاة بصفة خاصة، قال الله تعالي ((أو لم يروا أن الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر إن في ذلك لآيات لقوم يؤمنون. فآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون، وما ءَاتيتم من ربا ليربوا في أموال الناس فلا يربوا عند الله وما ءَاتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون)).

وتشير الآيات السابقة إلي أن الإنفاق بصفة عامة والزكاة بصفة خاصة تؤدي إلي نشر الرواج في الاقتصاد القومي كله (فقراؤه وأغنياؤه) والتفسير الاقتصادي لهذا الأمر، أن حصول الفقراء والمساكين علي أموال الزكاة يؤدي إلي زيادة الطلب الكلى علي السلع والخدمات التي ينتجها ويبيعها الأغنياء، وذلك لأن الفقراء والمساكين في حاجة ماسة إلي جميع السلع والخدمات، وخاصة الغذاء والكساء والمسكن وتجهيزاته المختلفة. والزيادة في الطلب علي السلع الاستهلاكية المختلفة تدفع المنتجين وهم الأغنياء إلي التوسع في الاستثمار لمقابلة الزيادة في الطلب، ومن ثم فإن عمل مضاعف الزكاة لا يقتصر على زيادة الاستهلاك فقط وإنما يؤدي أيضا إلي زيادة الاستثمار. وتكرار الزيادة في الطلب بصفة منتظمة سنويا يؤدي إلي تدعيم عمل المعجل من خلال الإسهام في تحسين التوقعات الخاصة بالربحية المستقبلية للوحدات الإنتاجية. وذلك لأن الزيادة في الطلب علي الاستثمار لمقابلة الزيادة في الطلب علي السلع والخدمات، لا تعتبر زيادة مؤقتة بل هي زيادة متكررة بانتظام سنويا إلا في حالة وصول جميع أفراد المجتمع إلي مرحلة الغني الكامل .

وهناك مجموعة من العوامل تعظم فاعلية مضاعف الزكاة، وهي: (مرسي، 2006 : 72):

- تحريم الاكتناز والنهي عن الإسراف، وهذا يؤدي إلي انخفاض التسربات من دائرة الدخل، الأمر الذي يؤدي إلي توجيه الدخل الناتج عن توزيع أموال الزكاة علي أوجه إنفاقها المختلفة إلي الإنفاق الاستهلاكي أو إلي الإنفاق الاستثماري.

- محلية الزكاة بمعني أن الزكاة التي يدفعها أغنياء كل قرية أو مدينة تنفق علي المستحقين في المكان نفسه ولا يجوز إلي غيره إلا في حالة وصول جميع أهل القرية أو المدينة إلي حد الغني. وهذا

يؤدي إلي زيادة الطلب الفعال علي السلع والخدمات المحلية، مما يؤدي إلي دفع عجلة التنمية في الاقتصاد المحلي.

- تكرار انسياب أموال الزكاة من الأغنياء إلي الفقراء بصفة دورية كل عام ،واتجاه هذا التيار إلي التزايد مع مرور الزمن ،بسب تزايد السكان وتزايد من يصل منهم إلي امتلاك نصاب الزكاة المقرر نتيجة نمو المجتمع وتقدمه .

- توجيه جزء من أموال الزكاة إلي الاستثمار (خاص أو عام) كما سبق بيانه عند الحديث عن مصارف الزكاة ،يؤدي إلي دعم عمل المعجل في إنتاج السلع التي زاد عليها الطلب، وإضافة طاقات إنتاجية جديدة بعد وصول الوحدات الإنتاجية القائمة إلي الحدود القصوى للإنتاج.

وقد يقول قائل إن مضاعف الزكاة بهذه الطريقة سوف يؤدي إلي مضاعفة لا نهائية في مستوى النشاط الاقتصادي فيكون سببًا في تعرضه للتقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار. وفي الحقيقة أن الإسلام وضع العديد من الضوابط التي تحكم الإنفاق في المجتمع ،حيث حرم الإنفاق الترفي ونهي عن الإسراف والتبذير في الإنفاق علي أوجه الاستهلاك المختلفة. وهذه الضوابط تؤدي إلي اتجاه الميل الحدي للاستهلاك إلي الانخفاض بعد تحقيق تمام الكفاية، هذا من ناحية ومن ناحية أخري فإن وصول جميع أفراد المجتمع المحلي إلي حد الكفاية يؤدي إلي انخفاض تكرار توزيع الزكاة وما تحدثه من آثار مضاعفة علي الاستهلاك والاستثمار، حتى يأتي الوقت الذي لا نجد فيه من يستحق أخذ الزكاة (كما حدث في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز) فيصبح من الضروري عندئذ نقل الزكاة إلي قري أو مدن أو دول إسلامية أخري مجاورة. والشكل التالي يبين كيفية عمل مضاعف الزكاة:

انسياب أموال الزكاة

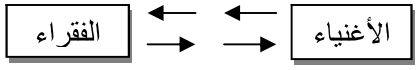

انسياب إيرادات السلع والخدمات

ورغم بساطة هذا الشكل إلا أنه يعني أن الأغنياء يدفعون عن طيب خاطر الزكاة إلي الفقراء الذين هم في حاجة ماسة إلي الغذاء والكساء والمسكن والتعليم والعلاج وغير ذلك من المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة، وعندما يحصلون علي أموال الزكاة فإنهم ينفقون هذه الأموال علي شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات التي ينتجها ويبيعها الأغنياء. فالأغنياء يدفعون الزكاة إلي الفقراء لتعود إليهم من جديد في صورة إيرادات من مبيعات السلع والخدمات التي ينتجونها ويبيعونها للفقراء ويتكرر هذا الأمر كل عام .

4. النتائج والتوصيات:

استهدفت الورقة التعرف على دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد توصلت الورقة إلى أن الزكاة سبقت النظم الوضعية بوضع الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية، و تساهم

فريضة الزكاة كأحد أركان النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وتشجيع الاستثمار و الوقاية من موجات التضخم والركود الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل. لذلك توصي الورقة بضرورة وضع خطط وبرامج للتطبيق المعاصر للزكاة بما يسهم مع بقية النظم الإسلامية الأخرى في الإصلاح الاقتصادي ويتطلب ذلك:

- إصدار قوانين للزكاة تتولى أمرها هيئات شعبية بعيدة عن الحكومة.
- إنشاء صناديق (لجان) الزكاة لتقوم بدورها في تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية .
- دعم مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية .
- تحفيز أصحاب الأموال على أداء الزكاة وطمأنتهم بأنها تحصل بالحق وتنفق بالحق وتمنع من الباطل .

قائمة المراجع :

1. ابوزيد، كمال خليفة، 1999 ، **محاسبة الزكاة**، الدار الجامعية، الإسكندرية .

2. بلعدل، بايزيد، 2013، محاكاة الزكاة للضريبة في مجالي التنمية الاقتصادية والاجتماعية دارسة حالة الجزائر للفترة 2003 – 2009. bu
Univ-ouargla . dz/ Bayazid - beladel

3. بن غضبان ، سمية ، 2011، الزكاة ودورها الاقتصادي في علاج الفقر، **الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل**،
iefpedia .com / arab / 25058

4. حسونة ، فاطمة عبدالحافظ ، 2009، **أثر الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية.**
scholar.najah.edu

5. شحاته ، حسين ، 2007 ، **دور فريضة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي.**
www.onislam net

6. صوان، محمود حسن، 2004، **أساسيات الاقتصاد الإسلامي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

7. عبدالسلام ، علي عطية ، بوسدرة ، فتحي ، 2013، **الاقتصاد الكلي** ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي

8. عبده ، موفق محمد، 2004، **الموارد المالية العامة في الفقه الاقتصادي الإسلامي ودورها في التنمية الاقتصادية** ، دار الحامد للنشر، عمان.

9. عزوز ، أحمد، 2011، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر، **الملتقى الدولي للاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل** ، 23 – 24 / 2 / 2011.
iefpedia.com / arab / 25025

10. عناية ، غازي، 1991، **الزكاة والضريبة: دراسة مقارنة** ، منشورات دار الكتاب، الجزائر.

11. عماري، ختام حسن ، 2010 ، **دور الزكاة في التنمية الاقتصادية.**
www.scholar.najah.edu/sites

12. مرسي ، حامد محمود ،2006 ، **الزكاة طوق النجاة للأغنياء والفقراء**، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

13. مجيد، ضياء ،1997، **التحليل الاقتصادي الإسلامي: الدخل والنقد ومعدل الربح**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية .

14. ملاوي ، أحمد إبراهيم ، 2011 ، **دور العمل الخيري في الاستقرار الاقتصادي**، منشورة علي شبكة المعلومات.

15. يسري ، أحمد عبدالرحمن ، 1975، **اقتصاديات النقود**، دار النهضة العربية ، بيروت .